

Distr.: General
14 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية
ونزيتها وتشجيع إقامة الديمقراطية

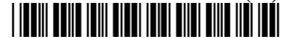
تقرير الأمين العام**

موجز

يصف هذا التقرير ما قامت به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة في مجال تقديم المساعدة الانتخابية للدول الأعضاء على مدار العامين الماضيين. ولا تُقدّم المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة إلا بناء على طلب دولة عضو أو على أساس قرار من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة. وخلال السنوات العشرين الماضية، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى ١٠٤ دول أعضاء و ٤ أقاليم.

* A/64/150.

** تأخر إصدار هذا التقرير بسبب الحاجة إلى تضمين المعلومات المقدمة من مجموعة متنوعة من المصادر.



ويضطلع وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، باعتباره منسق أنشطة المساعدة الانتخابية، بمسؤولية ضمان الاتساق التنظيمي والتساوق السياسي والتقني في جميع أنشطة الأمم المتحدة. ويقدم الدعم للمنسق في هذه المهام، شعبة المساعدة الانتخابية، التي تساعد في صوغ أنشطة الأمم المتحدة الانتخابية وتعيين الموظفين الذين يضطلعون بها، وتقدم توجيهات تقنية مستمرة، وتحفظ بقائمة بأسماء الخبراء الانتخابيين وبالذاكرة المؤسسية الانتخابية للمنظمة.

وفي إطار حفظ السلام أو إطار ما بعد النزاع، تُقدّم المساعدة الانتخابية عموماً من خلال عناصر البعثات الميدانية لإدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو المقدم الرئيسي في المنظمة للمساعدة التقنية في سياق التنمية، في إطار برامج الحوكمة الديمقراطية، وهو يدعم على نحو متزايد ولايات مجلس الأمن الانتخابية كجزء من البعثات المتكاملة. ويشترك أيضاً عدد من إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها الأخرى في تقديم المساعدة الانتخابية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ويشير التقرير إلى أن طلب الدول الأعضاء على المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة لا يزال مرتفعاً. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت المساعدة إلى ٥٢ دولة عضواً، ٨ منها بناء على تكليف من مجلس الأمن. واكتسبت الأمم المتحدة، على مر السنين، خبرة كبيرة في تقديم المساعدة الانتخابية، بما في ذلك من خلال قائمتها بأسماء الخبراء الانتخابيين وذاكرتها المؤسسية. كما حققت سجلاً إيجابياً من أنشطة تقديم المساعدة الانتخابية، يشمل ما اضطلع به في بعض من أصعب المناطق الخارجة من النزاع وأصعب المناطق الجغرافية. والأهم من ذلك كله، يظل حياد المنظمة أكبر مزاياها بالنظر لكون الانتخابات أحداثاً سياسية أساساً.

ويبرز التقرير عدداً من الاتجاهات الإيجابية منها تزايد عدد الدول الأعضاء التي تستخدم الانتخابات كوسيلة سلمية للتعرف على إرادة الشعب، وتنامي قدرات الدول الأحدث عهداً بالديمقراطية على إدارة انتخابات موثوقة، وتزايد التعاون بين بلدان الجنوب في أوساط مديري الانتخابات. وفي الوقت ذاته، ظهر عدد من التحديات، من بينها إمكانية طغيان الخلافات السياسية أو العنف على الانتخابات، وبخاصة بعد إعلان النتائج؛ ومشاعر القلق إزاء تكاليف الانتخابات واستدامتها؛ والحاجة إلى كفاءة التنسيق والتساوق وضمّان حياد الأمم المتحدة، بعد زيادة عدد الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدة الانتخابية داخل الأمم المتحدة وخارجها.

ويقدم التقرير عددا من الملاحظات تشمل ضرورة: زيادة التركيز على الاستدامة وفعالية التكاليف عند صوغ المساعدة الانتخابية وتقديمها؛ والنظر في اتخاذ تدابير إضافية لضمان إسهام الانتخابات في السلام والحوكمة الرشيدة، بدلا من إسهامها في العنف أو عدم الاستقرار؛ وزيادة استخدام الإجراءات الإدارية الخاصة أو الأكثر مرونة، مع الضمانات والضوابط الضرورية، فيما يتعلق بالمشاريع الانتخابية في حالة الأزمة أو في إطار تكليف من مجلس الأمن. ويقترح التقرير تكرير تأكيد دور المنسق لضمان التنسيق والتساقق بين أنشطة الأمم المتحدة فضلا عن إقامة علاقات مناسبة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، ويشير إلى أن الأمم المتحدة يجب أن تواصل دعم البرامج الانتخابية التي تُيسر مشاركة المرأة وتسعى إلى كفالة حقوق الأقليات والفئات المهمشة.

ويختتم التقرير بالإشارة إلى أن الانتخابات وإن كانت عملية تقنية، فهي أحداث سياسية أساسا. غير أن المقياس الحقيقي لأي انتخابات هو ما إذا كانت تولد ثقة الجمهور العام في العملية واطمئنان إلى النتائج. وقمين بانتخابات تجرى بأمانة وشفافة، مع احترام الحقوق الأساسية، وبدعم فعال ومحايد من مؤسسات الدولة، ويكون سلوك المشاركين فيها (الزعماء والمرشحون والناخبون) مسؤولا أن تحقق نتائج مقبولة وسلمية.

أولا - مقدمة

- ١ - أُعدّ هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٢ ويشمل الأنشطة الانتخابية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة منذ التقرير السابق عن هذا الموضوع (A/62/293).
- ٢ - وقد انخرطت الأمم المتحدة منذ تأسيسها في تقديم المساعدة الانتخابية. وشمل ذلك في السنوات الأولى تعزيز مبدأ تقرير المصير من خلال مراقبة الانتخابات التي كانت تجرى في سياق عمليات إنهاء الاستعمار والإشراف على تلك الانتخابات. وفي السنوات الأخيرة، ركزت الأمم المتحدة على السعي إلى تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على نحو مستدام مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف والسياقات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل إجراء انتخابات موثوقة وفقا للمبادئ المحددة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.
- ٣ - وقد أُكِّد ذلك في قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦، بالإشارة إلى المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن "إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت". ويشير القرار ذاته إلى مبادئ مماثلة ترد في المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تنص على أنه يحق لكل مواطن "أن ينتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين... تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين".
- ٤ - ولا تقدم المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة إلا بطلب من الدول الأعضاء، وفقا لمبدأ المساواة بين الدول في السيادة وإدراك أنه لا توجد منهجية انتخابية وحيدة أو نظام انتخابي وحيد مناسب لجميع البلدان. وفي السنوات العشرين الماضية، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى ١٠٤ دول أعضاء و ٤ أقاليم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الأمم المتحدة المساعدة الانتخابية إلى ٥٢ دولة عضوا. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير أمثلة مختارة على المساعدة الانتخابية. وترد في المرفق الثاني قائمة كاملة بأسماء البلدان والأقاليم التي قدمت إليها المساعدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.
- ٥ - وفي تقريره المقدم إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة (A/58/212)، لخص كوفي عنان، الأمين العام حينئذ، المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في أربع فئات: (أ) المساعدة التقنية؛ (ب) تنظيم الانتخابات وإجراءها؛ (ج) مراقبة الانتخابات أو رصدها؛ (د) تقديم الدعم في الحالات التي يُتوقع فيها للانتخابات أن تؤدي دورا كبيرا في مرحلة

المفاوضات السياسية من أجل بناء السلام. وحالياً، يتخذ معظم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال الانتخابات شكل المساعدة التقنية وبناء القدرات فضلاً عن الدعم الذي يستهدف أحياناً بناء السلام أو المفاوضات السياسية. ويبقى تنظيم الانتخابات مسألة استثنائية. ولا تراقب الأمم المتحدة الانتخابات الآن إلا نادراً؛ بينما يعطي العديد من المنظمات الإقليمية في المقابل الأولوية لهذا النشاط.

٦ - وقد أصبحت المساعدة الانتخابية في السنوات الأخيرة أكثر تعقداً. وأضحت طلبات الدول الأعضاء تتجه نحو التركيز أكثر على المجالات الشديدة التخصص مثل تسجيل الناخبين وإصلاح قوانين الانتخابات وتدريب موظفي الانتخابات. وفي الوقت ذاته، تزايد عدد المانحين ومقدمي المساعدة الانتخابية، مما أضاف معارف تقنية متخصصة وكذلك تحديات أمام التنسيق بين الجهات الفاعلة المتعددة.

٧ - ويلخص هذا التقرير ما اضطلعت به إدارات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المعنية بتقديم المساعدة الانتخابية من أعمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويناقش التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وينظر في الاتجاهات والتحديات الرئيسية. ويقدم التقرير أخيراً عدداً من الملاحظات التي تهدف إلى تعزيز المساعدة الانتخابية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - الولايات والأنشطة

٨ - لا يزال تقديم الأمم المتحدة المساعدة إلى الدول الأعضاء لإجراء انتخابات ذات مصداقية ودورية ونزيهة يشكل مسعى ينفذ على نطاق المنظومة. ويستفيد الإطار المؤسسي للأمم المتحدة من ولايات واضحة نسبياً صادرة عن الجمعية العامة.

٩ - ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية هو منسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية (يشار إليه في ما يلي باسم المنسق)، المكلف بولاية بموجب القرار ١٣٧/٤٦ لكفالة الاتساق التنظيمي والانسجام السياسي والتقني في جميع الأنشطة الانتخابية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد كرر تأكيد أهمية دور المنسق في كفالة التنسيق من جانب الأمم المتحدة، وفي وضع السياسات الانتخابية ونشرها، وفي تعزيز الذاكرة المؤسسية الانتخابية للمنظمة، في قرار الجمعية العامة ١٥٠/٦٢.

١٠ - وتدعم المنسق في هذه المهام شعبة المساعدة الانتخابية، التي كلفتها الجمعية العامة أيضاً بالاحتفاظ بقائمة متنوعة جغرافياً بأسماء الخبراء الانتخابيين الدوليين المؤهلين الذين بوسعهم أن يقدموا المساعدة الانتخابية وأن يساعدوا كذلك في العمليات الانتخابية. وتقدم الشعبة المساعدة في إعداد جميع المشاريع الانتخابية للأمم المتحدة وتزويدها بالموظفين وبالتوجيهات التقنية المستمرة حسب الطلب باسم منسق الأمم المتحدة.

١١ - وفي إطار حفظ السلام أو إطار ما بعد انتهاء النزاع، تقدم المساعدة الانتخابية عموماً عن طريق عناصر البعثات الميدانية تحت رعاية إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت ثماني دول أعضاء المساعدة الانتخابية على أساس تكليف صادر من مجلس الأمن.

١٢ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الهيئة المنفذة الرئيسية للمنظمة التي تتولى الدعم الانتخابي الطويل الأجل خارج سياق ما حفظ السلام أو سياق ما بعد انتهاء النزاع. وقد كررت الجمعية العامة في قرارها ١٥٠/٦٢ التأكيد على أهمية البرامج المتعلقة بتقديم المساعدة في مجال شؤون الحكم الديمقراطي التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما البرامج التي تعمل على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والروابط بين المجتمع المدني والحكومات. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة الانتخابية إلى ٣٠ بلداً في السنة في المتوسط، يوجد نصفها تقريباً في أفريقيا. وفي ظل الاتجاه نحو التكامل بين جهود الأمم المتحدة، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نحو متزايد الدعم لولايات المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها البعثات الميدانية تحت رعاية إدارة عمليات حفظ السلام أو إدارة الشؤون السياسية.

١٣ - وتشارك إدارات ووكالات وصناديق وبرامج أخرى تابعة للأمم المتحدة أيضاً في تقديم المساعدة الانتخابية، ومن ضمنها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

١٤ - وقد قدم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، منذ إنشائه عام ٢٠٠٥، الدعم إلى ٢٠٤ مشروع، تديرها أساساً منظمات غير حكومية، بغرض تعزيز المجتمع المدني، والنهوض بحقوق الإنسان، وتشجيع المشاركة في العملية الديمقراطية في ١٣٦ بلداً في أنحاء العالم. وكان عشرون مشروعاً من هذه المشاريع يندرج في نطاق المساعدة الانتخابية. ويسهم في تكملة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الحكومات لتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، قدم صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية أيضاً الدعم إلى عدد من المشاريع الديمقراطية العالمية والإقليمية الرئيسية، شملت شبكة المعارف الانتخابية أي مشروع إدارة

الانتخابات وتكاليفها سابقا. ووردت حتى الآن تبرعات تقرب قيمتها من ١٠٠ مليون دولار من أكثر من ٣٥ بلداً، وقد وافقت مؤخراً على ٦٩ مشروعاً آخر في جولة التمويل الثالثة.

١٥ - وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقديم المشورة بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من الانتخابات. وشمل ذلك إعداد مبادئ توجيهية لتحليل القوانين الانتخابية، وتنفيذ أنشطة إعلامية، وتوفير المساعدة التقنية. فعلى سبيل المثال، تولت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بناءً على طلب جمهورية توغو، رصد حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد قبل إجراء الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وخلافاً وبعدها، باستخدام منهجية قائمة على حقوق الإنسان يشارك فيها مراقبون وطنيون من المجتمع المدني. وساعد ذلك في إشاعة أجواء انتخابية سلمية.

١٦ - ويقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة الدعم إلى العمليات الميدانية للأمم المتحدة، وقد نشر أكثر من ١٠٠٠ متطوع في ٢٤ عملية انتخابية بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال فترة السنتين. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان نحو ٤٠٠ متطوع يعملون في ١٦ بلداً من ضمنها أفغانستان، وتيمور - ليشتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وكوت ديفوار، ويقدمون المشورة إلى السلطات الانتخابية المحلية، ويساعدون في تسجيل الناخبين وتثقيفهم تثقيفاً مدنياً على الصعيد المجتمعي.

١٧ - ويقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الخبرات التقنية إلى الكثير من مشاريع الأمم المتحدة وبرامجها بغرض كفالة إيلاء الاهتمام الكافي للمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة. وقد دعم هذا الإسهام، على سبيل المثال، إعداد قوانين انتخابية مراعية للمنظور الجنساني في إندونيسيا وعزز قدرة المرأة على التنافس في الانتخابات ببلدان مثل إكوادور، وإندونيسيا، ورواندا، ونيبال. وعقد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أيضاً عمليات تبادل في ما بين بلدان الجنوب لمنظمات نسائية ومرشحات من عدد من البلدان الأفريقية، بغرض تمكينها وتمكينهن من اكتساب المهارات لمزيد من المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية.

١٨ - وخلال فترة السنتين، قدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الدعم إلى الأنشطة الانتخابية بالشراكة مع إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدول الأعضاء. وشمل ذلك تقديم دعم بناء القدرات إلى لجنة الانتخابات في أفغانستان بمجالات اللوجستيات والإدارة والأمن والعمليات، وإلى لجنة

الانتخابات في العراق بمجالات تثقيف الناخبين والاتصالات. وقدم الدعم أيضاً إلى المراقبين المحليين في العراق. وشملت المساعدة الأخرى إصلاح المحفوظات الوطنية في كوت ديفوار قبل عملية تسجيل الناخبين.

باء - التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

١٩ - في التقرير السابق (A/62/293)، أشير إلى الطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وإلى أهمية تحقيق التنسيق والاتساق بين أنشطة المساعدة الانتخابية. وكررت الجمعية العامة في قرارها ٦٢/١٥٠ تأكيد أهمية التنسيق، وأعدت التأكيد على دور المنسق في كفالة الاتساق على نطاق المنظومة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الذاكرة المؤسسية ووضع السياسات الانتخابية ونشرها.

٢٠ - وتعزيزاً للاتساق والتجانس على نطاق المنظومة، أنشئت آلية تنسيق تحت رعاية المنسق للجمع بين إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها ذات الصلة المشاركة في المساعدة الانتخابية. ويرمي ذلك إلى تشجيع تبادل أكثر انتظاماً للمعلومات وتحسين التنسيق بين الأنشطة، وتكثيف الحوار بشأن السياسات، واعتماد مواقف مشتركة بشأن السياسات والمسائل ذات الاهتمام المشترك، وتشجيع إقامة شراكات أقوى داخل منظومة الأمم المتحدة. وتناقش كذلك إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً تنقيح المذكرة التوجيهية المشتركة بشأن المساعدة الانتخابية الصادرة في عام ٢٠٠١ عن المنسق ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/56/344، المرفق الثاني)، التي تحدد الأدوار والمسؤوليات، بغرض أخذ التطورات والدروس المستفادة خلال الأعوام الثمانية الأخيرة في الحسبان.

٢١ - ونشرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ مبادئ توجيهية مشتركة بشأن تعزيز دور المرأة في العمليات الانتخابية بعد انتهاء النزاع، أعدتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالتعاون مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية، التي صيغت على أساس نتائج المشاورات الوطنية للمجتمع المدني، المشورة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة ومديرة والمساعدة في كفالة إحداث الانتخابات تأثيراً متساوياً على المرأة والرجل. والغرض من المبادئ التوجيهية مساعدة موظفي الأمم المتحدة في تنفيذ الالتزامات التي يفرضها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيتم استعراض هذه المبادئ التوجيهية وتنقيحها في أواخر عام ٢٠٠٩، وتعميمها على نطاق واسع داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الدول الأعضاء.

جيم - التعاون مع المنظمات الأخرى

٢٢ - في الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة توطيد التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، في الميدان وعلى مستوى المقر، بغرض تعزيز تقديم المساعدة الانتخابية.

٢٣ - وأثرى التعدد المتزايد لمقدمي المساعدة من خارج منظومة الأمم المتحدة رصيد المعرفة المشترك وأتاح فرصاً جديدة، تشمل فرص زيادة التعاون في ما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، يُطلب حالياً إلى الأعضاء الموقرين في هيئات إدارة الانتخابات، من قبيل الهيئات في جنوب أفريقيا وغانا، مساعدة مديري الانتخابات في بلدان أخرى من القارة الأفريقية وفي أرجاء العالم. وتعمل حالياً لجنة الانتخابات المكسيكية، التي تلقت في الماضي دعماً كبيراً من الأمم المتحدة، على توفير التدريب بصفة منتظمة لهيئات إدارة الانتخابات الأخرى. وكثيراً ما تدعم الأمم المتحدة هذه المبادلات وتعمل على تيسيرها. وفي الوقت نفسه، أوجد تعدد مقدمي المساعدة الانتخابية أيضاً تحديات في مجال التنسيق، كما أوجد في بعض السياقات تنافساً على التمويل الكبير المتزايد الذي تقدمه الجهات المانحة.

٢٤ - وتواصل الأمم المتحدة شراكتها في أداتين عالميتين من أدوات المعارف الانتخابية، هما شبكة المعارف الانتخابية، أي مشروع إدارة الانتخابات وتكاليها سابقاً، ومشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات، وتضم الشبكة المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وهيئة الانتخابات الكندية والمعهد الانتخابي للجنوب الأفريقي، والمعهد الانتخابي الاتحادي (المكسيك)، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وشعبة المساعدة الانتخابية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتقدم شبكة المعارف الانتخابية معلومات شاملة وموثوقة عن الانتخابات وتدعم التواصل الشبكي بين المتخصصين في مجال الانتخابات، وتقدمي خدمات تنمية القدرات. وسيحدد تقييم لمشروع إدارة الانتخابات وتكاليها أجري عام ٢٠٠٩ رؤية المشروع وأهدافه الاستراتيجية في الأعوام المقبلة. أما الأداة الثانية للمعارف الانتخابية، أي مشروع بناء الموارد في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات فهو شراكة بين اللجنة الانتخابية الأسترالية، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، وشعبة المساعدة الانتخابية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والغرض من الشراكة هو وضع منهج شامل بشأن الإدارة الفعالة للعمليات الانتخابية وتنفيذه وتعهده، وتقديم مجموعات تدريب نموذجية لهيئات إدارة الانتخابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعد خبراء الانتخابات من مناطق مختلفة نسخة منقحة وموسعة حديثاً لمشروع بناء الموارد

في مجال الديمقراطية وشؤون الحكم والانتخابات، سترجم إلى لغات مختلفة لاستخدامها على نطاق واسع.

٢٥ - والأمم المتحدة شريكة أيضاً، عن طريق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة، وهي محفل عالمي مبتكر يستخدم تبادل المعلومات والتواصل الشبكي لتعزيز زيادة دور المرأة ووجودها في العمليات السياسية على نطاق العالم. وتضم الشبكة، التي تشمل أيضاً المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والاتحاد البرلماني الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، أكثر من ١٠٠ خبير في شؤون المرأة والسياسة، ومكتبة مرجعية إلكترونية تحتوي على أكثر من ٤٠٠ تقرير وكتيب ومواد تدريبية متعلقة بمجموعة واسعة من المسائل الانتخابية.

٢٦ - وتواصل الأمم المتحدة الاشتغال بالمسائل الانتخابية بالتعاون مع منظمات حكومية دولية إقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك عن طريق الحوار بشأن البرامج ذات الاهتمام المشترك وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت شعبة المساعدة الانتخابية تقديم دعم بناء القدرات إلى وحدة الديمقراطية والمساعدة الانتخابية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ويشمل ذلك إنشاء قاعدة بيانات لخبراء الانتخابات، والدعم للذاكرة المؤسسية، وتعميم أفضل الممارسات، وإدارة صناديق المساعدة الانتخابية. وقدمت شعبة المساعدة الانتخابية أيضاً الدعم إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تعزيز ترتيباتها اللوجستية والتقنية فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات. وعلى إثر التدايعات العنيفة لانتخابات عام ٢٠٠٧، قدمت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لفريق الشخصيات الأفريقية البارزة المكلف من الاتحاد الأفريقي من أجل تيسير حل الأزمة التي تلت الانتخابات عام ٢٠٠٧ في كينيا. وقدمت شعبة المساعدة الانتخابية مشورة خبراءها من خلال جهود الوساطة التي قام بها الاتحاد الأفريقي وساعدت في التخطيط لجنة الاستعراض المستقلة وإنشائها.

٢٨ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم قدر كبير من أنشطته في مجال المساعدة الانتخابية ضمن الإطار الرسمي لشراكة مع المفوضية الأوروبية، اتفق على مبادئها التوجيهية التشغيلية في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت هذه الشراكة، بدعم من فرقة عمل مقرها في بروكسل، خمس حلقات تدريبية مشتركة للموظفين القطريين

التابعين للمفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض تحسين مهاراتهم في تقديم المساعدة، وحشدت الموارد من أجل ٣٠ مشروعاً للمساعدة الانتخابية.

٢٩ - ويرمي إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي احتفل بصدوره في مقر الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وأشير إليه في تقريره السابق (A/62/293)، إلى الموازنة بين طرائق ومعايير العديد من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المشاركة المشتغلة بمراقبة الانتخابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع العدد الإجمالي للموقعين عليه إلى أكثر من ٣٠، وهم يمثلون الأغلبية الساحقة للجهات الفاعلة المحترمة والمعترف بها في هذا الميدان. وإنني أشجع الآخرين على الانضمام إلى توافق الآراء الناشئ بشأن هذه المبادئ.

ثالثاً - موارد الأمم المتحدة لأغراض المساعدة الانتخابية

٣٠ - خُصصت مبالغ كبيرة من الأموال لمشاريع الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية في جميع أنحاء العالم. وتغطي الاشتراكات المقررة للبعثات تكلفة العناصر الانتخابية في البعثات الميدانية المحددة، في حين أن معظم الموارد اللازمة لمشاريع المساعدة الانتخابية التابعة للبرنامج الإنمائي تجمع في الميدان من اشتراكات الدول الأعضاء.

٣١ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٦١ بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية، على ما مجموعه ثمانين وظائف جديدة (٥ وظائف من الفئة الفنية و ٣ من فئة الخدمات العامة) وإعادة تصنيف وظيفة واحدة لشعبة المساعدة الانتخابية. ومن شأن هذه الإضافات أن تعزز قدرة إدارة الشؤون السياسية على الاستجابة بسرعة وفعالية أكبر لطلبات الدول الأعضاء، وضمان قدر أكبر من التنسيق والتساوق للمساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعطت شعبة المساعدة الانتخابية، تمسحاً مع توصية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، الأولوية لتحويل قائمتها إلى شكل إلكتروني، فنذت إجراءات قائمتها داخل إطار تطبيق نظام ينوكليوس/غالاكسي. وهذا سيزيد الكفاءة والشفافية في اختيار الخبراء، ويعزز التنوع الجغرافي والجنساني، مع ضمان أن تظل هذه القائمة مندمجة اندماجاً كاملاً في خطط المنظمة الأوسع نطاقاً لإصلاحات إدارة الموارد البشرية. ومع ذلك، فلدى الشعبة بعض الشواغل بشأن قدرة نظام التوظيف الجديد على الالتزام بالجدول الزمني الانتخابية الضيقة لنشر موظفين مؤهلين إلى البعثات الميدانية الانتخابية البالغة الأهمية، ولا سيما العمليات الواسعة النطاق التي يصدر بها تكليف من مجلس الأمن والمشاريع القطرية الانتخابية للاستجابة السريعة التابعة للبرنامج الإنمائي. كما عززت

الشعبة ذاكرتها الموسسية بتبسيط عملية تجهيز الوثائق، وتطوير أداة برمجية محددة تؤدي دور مكتبة وثائقية للرجوع إليها ولتخزين الوثائق.

٣٣ - وتواصل الأمم المتحدة تحقيق التوازن الجنساني في ملاك موظفي بعثاتها الميدانية. وتكاد بعض البعثات الانتخابية أن تحقق توازنا جنسانيا بين موظفيها، إذ أن كبار موظفي الأمم المتحدة لشؤون الانتخابات في سبعة مشاريع انتخابية قطرية رئيسية (بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ومشروع تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد التابع للبرنامج الإنمائي في أفغانستان، والمشاريع الانتخابية للبرنامج الإنمائي في إندونيسيا ولبنان وهندوراس واليمن، وخطية التصديق التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) هم من الإناث. وفي الوقت نفسه، ظل تمثيل النساء في قائمة الخيرة الانتخابيين بنسبة ٣٠ في المائة، وهو رقم يعكس أيضا عدد المتقدمات، مما يشير إلى ضرورة بذل جهود إضافية في هذا المجال.

٣٤ - ولا يزال الصندوق الاستئماني للمساعدة الانتخابية التابع لإدارة الشؤون السياسية والصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي التابع للبرنامج الإنمائي مصدرين هامين لتمويل الحاسم من خارج الميزانية لأنشطة المساعدة الانتخابية. وهذه الصناديق تتيح تنفيذ مشاريع وبرامج الاستجابة السريعة، المبتكرة أو الحفازة، بما في ذلك المشاريع والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة والفئات الضعيفة. وفي منتصف عام ٢٠٠٩، أطلق البرنامج الإنمائي البرنامج العالمي لدعم الدورات الانتخابية الذي سيقدم المساعدة على مدى السنوات الثلاث القادمة إلى البلدان التي تنفذ مبادرات دورات انتخابية لتعزيز المؤسسات والعمليات الانتخابية. وينفذ هذه المبادرة مباشرة مكتب البرنامج الإنمائي لوضع السياسات، ومقر فريق إدارة البرنامج في بروكسل. وحكومة إسبانيا هي الجهة المانحة الرائدة.

رابعا - منع نشوب النزاعات

٣٥ - أشرت في تقرير السابق إلى احتمال أن يخيم الخلاف السياسي أو العنف على الانتخابات، وخصوصا بعد إعلان النتائج، أو أثناء بذل الجهود لتشكيل حكومة. وللأسف، أثبتت الأحداث مرة أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عدد من البلدان، احتمال أن تثير الانتخابات أحداثا تؤدي إلى الانقسام بدلا من الوحدة.

٣٦ - ويمكن أن تؤدي أوجه القصور الانتخابية - مثل قوائم الناخبين المعيبة بشدة، وسوء استخدام المنصب، وغياب الشفافية، وانحياز مسؤولي الانتخابات - إلى ردود فعل عنيفة إزاء غش حقيقي أو متصور. ومع ذلك، ففي معظم الأحيان، لا تكون أوجه القصور هذه هي السبب، ولكن الشرارة التي توجب توترات اجتماعية واقتصادية أو سياسية أعمق. فما لم

تكن الظروف السياسية الأصلية مفضية للثقة بين أصحاب المصلحة، يمكن أن تكون الانتخابات فتيل إشعال للنزاع.

٣٧ - وقد اتخذت الأمم المتحدة تدابير محددة لمنع النزاعات المتصلة بالانتخابات أو تخفيف حدتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدتُ فريقاً رفيع المستوى من الخبراء الانتخابيين للمساعدة في بذل مساعي الحميدة في أثناء إجراء الانتخابات في بنغلاديش وجزر الملديف وموريتانيا. وفي الحالات الثلاث جميعاً، كان عمل الأمم المتحدة مكملًا لعمل المراقبين الدوليين والمحليين؛ وساهم في زيادة مستوى الثقة في العملية الانتخابية والقبول النهائي بالنتائج والإنجاز السلمي للانتخابات.

٣٨ - ولا يزال ضمان تأثير أصوات النساء والأقليات والفئات المهمشة على مناقشات مرحلة ما بعد النزاع بشأن إصلاح النظام الانتخابي أمراً بالغ الأهمية. وقد أسفر هذا النهج عن اعتماد تدابير خاصة مثل نظام الحصص الذي أدى، على سبيل المثال، إلى زيادة تمثيل النساء في البرلمان في أفغانستان وبوروندي؛ وساعد على ضمان وجود جمعية دستورية متنوعة لغويا وعرقيا في نيبال.

خامساً - الاستدامة

٣٩ - تكلف الانتخابات أموالاً طائلة، بغض النظر عن الطريقة التي تُجرى بها. ولكنّ التكلفة للناخب الواحد في بعض العمليات تكون أكبر منها في بعضها الآخر؛ وقد اختار بعض أفقر البلدان في العالم بعض العمليات والتكنولوجيا الانتخابية الأهمّظ تكلفة. وفي حين أن اختيار النظام الانتخابي والعملية الانتخابية هو، بالطبع، الحق السيادي للدول الأعضاء، يساورني القلق إزاء التقنيات والنظم التي قد تؤدي بدولة، من أجل إجراء انتخاباتها إلى أن تعتمد مالياً على جهات مانحة، أو تعتمد تكنولوجياً على بائعين محددين، لفترات طويلة.

٤٠ - وأشجع أيضاً الدول الأعضاء والمأنخين ومقدمي المساعدة على النظر في تكاليف العمليات الانتخابية في سياق أولويات التنمية الأخرى، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. والانتخابات التي تجرى بشكل جيد استثمار بالغ الأهمية، ولكن التجربة في جميع أنحاء العالم أظهرت عدم صحة القول بأنه كلما ازداد تعقد النظام الانتخابي أو كلفته، كانت الانتخابات أنجح.

٤١ - ويوجد إدراك متزايد بأن المساعدة الانتخابية ينبغي أن تكون متاحة، إذا طلبت وإذا كان ثمة حاجة إليها، طوال الدورة الانتخابية بمرمتها، وهذا يعني قبل الانتخابات وبعدها. والهدف من "نهج الدورة الانتخابية" هذا هو تأمين الموارد والخبرات اللازمة لدعم فعالية

التخطيط وبناء المؤسسات بين المناسبات الانتخابية. ولذلك ينبغي أن يعجّل بالاستدامة، ويقلص الأثر الزمنية لدعم الأمم المتحدة الطويل الأجل. ويجب أن يظل هذا النهج مستندا بقوة إلى تقييم للاحتياجات، وأن يخضع لمعايير استدامة واضحة، وأدوات رصد وتقييم.

سادسا - ملاحظات

٤٢ - حُدد عدد من الاتجاهات الإيجابية في السنوات الأخيرة. وأهمها تزايد عدد الدول الأعضاء التي تستخدم الانتخابات وسيلةً سلمية للتعرف على إرادة الشعب؛ مما يؤدي إلى بناء الثقة في الحكومة النيابية، ويعزز السلام والاستقرار. ومن البوادر المشجعة لي أيضا تنامي القدرة لدى الديمقراطيات الجديدة على إدارة انتخابات ذات مصداقية.

٤٣ - ولا يزال طلب الدول الأعضاء على المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة كبيرا. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طلب ما يقرب من ربع الدول الأعضاء، شكلا من أشكال الدعم الانتخابي، وتلقاه. وفي هذا دلالة على التقدير العام لعمل الأمم المتحدة في دعم إجراء انتخابات دورية حقيقية وذات مصداقية. وسأواصل العمل مع الدول الأعضاء على ضمان تقديم الدعم في الوقت المناسب للمساعدة الانتخابية على النحو المطلوب.

٤٤ - وعلى مر السنين، اكتسبت الأمم المتحدة خبرة كبيرة في تقديم المساعدة الانتخابية، بما في ذلك من خلال قائمة خبراءها الانتخابيين، وذاكرتها المؤسسية. كما حققت سجلا إيجابيا في تقديم الدعم الفعال، بما في ذلك في بيئات صعبة جدا. وأهم ما في الأمر، أنه لما كانت الانتخابات في جوهرها حدثاً سياسياً فلعل حياد المنظمة يبقى أعلى رصيد لها. وهذا ما يجب الاستمرار في صونه بحرص شديد. وستمسك منظومة الأمم المتحدة بهذه المبادئ الثلاثة - الخبرة والفعالية والنزاهة - أثناء تقديمنا للمساعدة الانتخابية.

٤٥ - ويظل تعدد الجهات الفاعلة المشاركة في المساعدة الانتخابية داخل منظومة الأمم المتحدة مصدر قوة لها. وستكون آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات لمساعدة الأمم المتحدة الانتخابية المنشأة حديثا، التي ترأسها إدارة الشؤون السياسية، عاملا أساسيا في تسهيل الاتصال والتعاون بين إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها. بيد أن الضغوط من داخل المنظومة وخارجها يمكن أن تخلق حافزا للتنافر والتداخل. ولذلك، فإنني أشجع الدول الأعضاء على أن تعيد تأكيد دور منسق الأمم المتحدة في ضمان اتباع ممارسات وسياسات انتخابية متساوقة ومتسقة.

٤٦ - وقد أدى تعدد مقدمي المساعدة الانتخابية من خارج الأمم المتحدة، وتزايد المنافسة للحصول على التمويل من الجهات المانحة، إلى زيادة تحديات التنسيق. وإنني أشجع الدول

الأعضاء على أن تكرر التأكيد على دور المنسق، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦، لضمان إقامة علاقات عمل مناسبة مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، وتجنب الازدواجية في الجهود.

٤٧ - وكما ذكر في التقارير السابقة، يجب على المنظمة مواصلة دعم البرامج التي تسهل مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، وتشجيع النظم التي تسعى إلى الحفاظ على حقوق الأقليات والفئات المهمشة.

٤٨ - وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدماً نحو القيام بعمليات إدارية تتسم بقدر أكبر من الفعالية والتنسيق. إلا أن الأطر الزمنية الانتخابية الضيقة، ولا سيما في سياقات حفظ السلام أو بناء السلام، لا تزال تشكل تحدياً دائماً لآليات المنظمة المعنية بالتوظيف والمشتريات والتمويل. ويتسم ذلك بالتعقد على نحو خاص في سياق البعثات المتكاملة. وفي حين أن الرد على المدى الأطول هو زيادة الاتساق على نطاق المنظومة؛ ينبغي، في المدى القريب، النظر في وضع إجراءات خاصة أو أكثر مرونة، أو زيادة استخدامها، وبخاصة فيما يتعلق بالمشتريات واستقدام الموظفين، مع توفير الضمانات والضوابط اللازمة، من أجل المشاريع الانتخابية في حالة الأزمات أو التي يصدر بها تكليف من مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع استخدام قائمة الخبراء الانتخابيين لجميع مشاريع الأمم المتحدة الانتخابية.

٤٩ - وبالنسبة للمساعدة الانتخابية التي يصدر بها تكليف من مجلس الأمن، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في بيان توقعاته بوضوح بشأن التنسيق مع مقدمي المساعدة الآخرين. ورهنا برغبات الدول الأعضاء، فإن الإشارة بوضوح إلى أنه ينبغي أن يكون للأمم المتحدة الدور القيادي في ضمان التنسيق بين مقدمي المساعدة، من شأنها أن تساعد على تفادي ازدواجية الجهود، وتزيد فعالية التكلفة إلى أقصى حد وتساعد على ضمان المساءلة الواضحة للبعثات الميدانية للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن.

٥٠ - وفي ضوء احتمال أن تؤدي الانتخابات، في سياقات معينة، إلى إذكاء التوترات القائمة أو تأجيج نزاعات جديدة، يتعين علينا البحث عن طرق إضافية لضمان أن تسهم الانتخابات في تحقيق السلام والحكم الرشيد، بدلا من أن تكون مفجراً لأعمال العنف وعدم الاستقرار. وعلى نفس المنوال، ينبغي لنا أن ننبذ أي تغيير غير دستوري للقيادة، فضلاً عن أي محاولة لتقويض إرادة الشعب من خلال المخالفات الانتخابية. وسأواصل استخدام مساعي الحميدة لتشجيع إجراء الانتخابات بصورة سلمية، بما في ذلك عن طريق دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية. وسنستمر أيضاً في ممارسة نشر الخبراء الانتخابيين أثناء

العمليات السياسية لتقديم التوجيه اللازم بشأن الآثار السياسية لتنظيم الانتخابات والجداول الزمنية الواقعية.

٥١ - ونظرا للحاجة المتزايدة إلى الاستجابة السريعة من أجل منع نشوب النزاعات المتصلة بالانتخابات، وكذلك إلى برامج موجهة ومتخصصة ذات صلة بالانتخابات، فإنني أشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم تبرعات من أجل المساعدة الانتخابية إلى الصندوق الاستئماني للمساعدة الانتخابية، والصندوق الاستئماني المواضيعي للحكم الديمقراطي، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

٥٢ - وخلال فترة هبوط اقتصادي عالمي على وجه الخصوص، يجب إيلاء اعتبار الاستدامة وفعالية التكلفة أهمية أكبر لدى صياغة المساعدة الانتخابية وتقديمها، سواء من الأمم المتحدة أو من هيئات أخرى. وإنني أدعو الدول الأعضاء والجهات المانحة إلى مواصلة إمعان النظر في تكلفة الانتخابات في ضوء الاحتياجات الإنمائية الملحة الأخرى، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ - ومن المهم التأكيد على أنه في حين أن الانتخابات عمليات تقنية، فهي أساسا أحداث سياسية. والجودة التقنية للانتخابات أمر مهم، وخاصة بقدر ما تعزز وتحمي الحقوق السياسية الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية. ولكن المقياس الحقيقي للانتخابات هو ما إذا كانت تولد ثقة الجمهور العام في العملية واطمئنانه إلى النتائج. وقمين بانتخابات تُجرى بأمانة وشفافية، مع احترام الحقوق الأساسية، وبدعم فعال ومحاييد من مؤسسات الدولة، ويكون سلوك المشاركين فيها (الزعماء والمرشحون والناخبون) مسؤولا أن تحقق نتائج مقبولة وسلمية.

أمثلة على المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

أفغانستان

١ - ستجري أفغانستان انتخابات رئاسية وعلى مستوى المحافظات في عام ٢٠٠٩، تليها انتخابات برلمانية ومحلية في صيف عام ٢٠١٠. وفي حين تعاونت الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية على تنظيم الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٥، ستكون انتخابات عام ٢٠٠٩ الأولى بعد أكثر من ٣٠ سنة التي تنظمها المؤسسات الأفغانية وحدها. وبتكليف من مجلس الأمن وبطلب من الرئيس كرزاي، ستتولى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان زمام الأمور في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية. وقد وضع مشروع للمساعدة التقنية، يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة لجنة الانتخابات المستقلة وأصحاب المصلحة الآخرين في العملية الانتخابية.

٢ - أما مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي بدأ بتنفيذه حوالي ١٢٠ خبيراً دولياً منتشراً في كل أنحاء البلاد فيتضمن المساعدة على تحديث سجل الناخبين الذي أنجز بنجاح بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩، وتقديم الدعم لطائفة كبيرة من الأنشطة الانتخابية الأخرى، بما فيها إنشاء لجنة للشكاوى الانتخابية ولجنة لوسائط الإعلام. وتتضمن العناصر الأخرى توفير الدعم لأفرقة المراقبة المحلية، ورصد وسائط الإعلام، وتدريب الشرطة. ويدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الحوار بين النساء العضوات في البرلمان واللجنة الانتخابية المستقلة بهدف ضمان سماع شواغل المرأة في ما يتعلق بالعملية الانتخابية ومعالجتها بالشكل الملائم. ويمكن أن تصل تكلفة هذه الدورة الانتخابية بما في ذلك تكلفة تحديث سجل الناخبين وعمليات الانتخابات الأربع إلى ٥٠٠ مليون دولار.

بنغلاديش

٣ - إثر مشاركة كبيرة من الأمم المتحدة بدأت في خريف عام ٢٠٠٦، أوفد الأمين العام فريقاً رفيع المستوى إلى بنغلاديش لتشجيع سير الانتخابات البرلمانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشكل سلمي وموثوق به. وقام الفريق بزيارتين، واحدة في تشرين الثاني/نوفمبر قبل رفع حالة الطوارئ، وأخرى في فترة الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر. وخلال الزيارتين، سعى الفريق إلى معرفة آراء طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في الانتخابات، بمن فيهم

سلطات الولايات والسلطات المسؤولة عن الانتخابات وكبار زعماء الأحزاب السياسية، ولوحظ على نطاق واسع أنه أسهم إسهاماً هاماً في سير الانتخابات بشكل سلمي.

٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة كبيرة للجنة الانتخابات في بنغلادش، بطرق منها تعزيز النظم الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، وتدريب موظفي الانتخابات، وإعداد سجل ناخبين جديد يتضمن صوراً فوتوغرافية لهم. ونتيجةً لهذا المشروع، سُجِّل أكثر من ٨١ مليون شخص في فترة ١١ شهراً وحسب، من آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨. كذلك قدم البرنامج الإنمائي الدعم لإصلاح قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية.

دولة بوليفيا المتعددة القوميات

٥ - تحضر دولة بوليفيا المتعددة القوميات لإجراء الانتخابات العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وانتخابات المقاطعات في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وفي أواخر عام ٢٠٠٨، أيدت الحكومة طلباً من المحكمة الوطنية للانتخابات تلتزم فيه مساعدة الأمم المتحدة التقنية. وعلى أثر بعثة لتقييم الاحتياجات في ربيع عام ٢٠٠٩ أرسلتها شعبة المساعدة الانتخابية، أنشئ مشروع بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير الدعم التقني القصير والطويل الأجل. وتتضمن الأنشطة القصيرة الأجل مساعدة المحكمة الوطنية للانتخابات في مجالات التصويت خارج البلد، وتعيين حدود محلية خاصة، ووضع آليات لتعزيز الشفافية. وستركز الأنشطة الطويلة الأجل على بناء قدرة المؤسسات البوليفية المعنية بالانتخابات.

كوت ديفوار

٦ - تستمر الأمم المتحدة في تقديم الدعم التقني والمادي واللوجستي إلى اللجنة الانتخابية المستقلة تحضيراً للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تمت عملية شاملة لتحديد هوية عموم السكان والناخبين وتسجيلهم. وستجرى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وإلى جانب تكليف من مجلس الأمن، كُلف الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار بالتحقق من أن كل مراحل العملية الانتخابية توفر الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة وحرّة ونزيهة وشفافة. وسيتم ذلك باستخدام إطار وضع بالتشاور مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٧ - واصلت الشعبة الانتخابية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع مشروع دعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم للجنة الانتخابية المستقلة الكونغولية في عدد من الأنشطة الانتخابية، مع التركيز على الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠٠٩. وقد بدأ تسجيل الناخبين في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في كينشاسا ومن ثم في أماكن أخرى من البلاد.

٨ - والانتخابات المحلية عنصر أساسي في توطيد الديمقراطية وأيلولة السلطة إلى الإدارات دون الوطنية. وهي أيضاً عنصر مهم في تعزيز قدرة لجنة الانتخاب قبل إجراء انتخابات عام ٢٠١١ العامة، إذ يرحح تقليص مشاركة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المساعدة الانتخابية إلى حد بعيد ونقلها إلى المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حين سيشكل تنظيم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية دوماً عبئاً عملياً كبيراً، يؤمل أن تستخدم لجنة الانتخابات الانتخابية المحلية كفرصة لإيجاد حلول كونغولية للتحديات الانتخابية التي يواجهها البلد.

غينيا - بيساو

٩ - بناءً على طلب من رئيس الوزراء وموافقة منسق الأمم المتحدة، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع مساعدة تقنية عام ٢٠٠٨ لمساعدة السلطات المسؤولة عن الانتخابات على تسجيل الناخبين وتنظيم الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها عام ٢٠٠٨، والانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها عام ٢٠١٠. وعلى أساس طلب لاحق، ألفت مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو فريقاً صغيراً لتنسيق قيام بعثات المراقبة الدولية بمراقبة الانتخابات. وبالرغم من التأخير، فقد تكلفت الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بالنجاح. وبعد اغتيال الرئيس فييرا في آذار/مارس ٢٠٠٩، طلب من الأمم المتحدة المساعدة في تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة. وفي غضون أسابيع، ألفت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريق مساعدة انتخابية جديداً لمساعدة السلطات المسؤولة عن الانتخابات، كما ألفت مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو فريقاً جديداً لدعم تنسيق المراقبين. وقد تمت الانتخابات بجولتها في ٢٨ حزيران/يونيه وفي ٢٦ تموز/يوليه بنجاح.

هندوراس

١٠ - أجرت هندوراس انتخابات أولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومن المقرر إجراء انتخابات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وبغية التحضير للعمليات الانتخابيتين، طلب فريق الأمم المتحدة القطري من شعبة المساعدة الانتخابية القيام بمهمة استشارية عام ٢٠٠٧ لتحديد المجالات الممكنة للمساعدة الانتخابية. وعلى أساس طلب لاحق من المحكمة الانتخابية العليا، قامت الشعبة بمهمة لتقييم الاحتياجات في أواخر عام ٢٠٠٧ وزودت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باقتراحات إضافية في ما يتعلق بالدعم الانتخابي الملائم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة. ويركز مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تم التوصل إليه على بناء قدرة المحكمة وعلى مساعدة الحكومة في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية.

إندونيسيا

١١ - يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً المساعدة الانتخابية لإندونيسيا من خلال برنامج متعدد المانحين يمتد على ثلاث سنوات، وتبلغ قيمته ١٧ مليون دولار. ويتألف البرنامج من عنصرين أساسيين مصممين كليهما لتعزيز ودعم قدرة لجنة الانتخابات الوطنية. ويتمثل العنصر الأول في تقديم المساعدة القصيرة الأجل، والخدمات الاستشارية، والدعم التشغيلي للجنة الانتخابات الوطنية في أعمالها التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٠٩ التشريعية والرئاسية وفي إجراء هذه الانتخابات. أما العنصر الثاني فبدأ مع إتمام العملية الانتخابية لعام ٢٠٠٩ وسيستمر طوال عام ٢٠١٠. ويركز هذا العنصر على استعراض الدروس الإدارية المستفادة من انتخابات عام ٢٠٠٩ وتطبيقها من خلال متابعة فعالة وتغيير في المؤسسات.

١٢ - وقد وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم وإمكانية بناء القدرة للجنة الانتخابية الإندونيسية طوال عدة سنين، وأعد برامج متابعة على نحو يلي احتياجات لجنة الانتخابات الوطنية التي تتغير مع الوقت. وبالتالي، كان مدى المساعدة وتعقدتها يزيدان وينقصان بحسب ما تقتضيه الاحتياجات الانتخابية في ذلك الوقت. ومع مشاركة البرنامج الحالي على الانتهاء، سينظر في أي مساعدة أخرى قد تطلب.

العراق

١٣ - عين البرلمان العراقي أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في أيار/مايو ٢٠٠٧. ومنذ ذلك التاريخ واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وهي بعثة سياسية خاصة تعمل بتكليف من مجلس الأمن، تقديم المساعدة والدعم والمشورة للمفوضية وللحكومة العراقية في العمليات الانتخابية. وتقود الأمم المتحدة فريقاً من خبراء

الانتخابات الدوليين يقدم المشورة التقنية والمشورة المتعلقة بالسياسات ويعمل لبناء قدرة المؤسسات الانتخابية في العراق. وتتضمن المنظمات الشريكة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق كلا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والاتحاد الأوروبي، والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، ومنظمة غير حكومية إيطالية هي مدرسة سانت آنا العليا.

١٤ - وكانت انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الاختبار الأول الحقيقي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في تنفيذ حدثٍ انتخابي كبير جداً على صعيد الوطن. وقد اعتبر أن هذه الانتخابات، وهي الأولى أيضاً التي تمولها الحكومة العراقية منذ نهاية المرحلة الانتقالية، قد حققت نجاحاً واسع النطاق. وتتضمن الأنشطة الانتخابية الأخرى لعام ٢٠٠٩ الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية في منطقة كردستان، وعمليةً لتسجيل الناخبين على المستوى الوطني لتحديث قائمة الناخبين. وستجري المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق انتخاباتٍ برلمانيةً على صعيد الوطن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بدعم مستمر من الأمم المتحدة، تليها انتخابات على مستوى الأفضية والأفضية الفرعية في فترة لاحقة من العام.

كينيا

١٥ - كانت الانتخابات الرئاسية الكينية التي جرت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الأكثر ضراوةً من حيث التنافس في تاريخ البلد، تلتها موجة من العنف في كل أرجائه. لكن على أثر جهود الوساطة التي قام بها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، وقّع كل من رئيس فريق الاتحاد الأفريقي للشخصيات البارزة الرئيس مواي كيباكي ورئيس الوزراء رايلا أودينغا اتفاق مبادئ الشراكة في الحكومة الائتلافية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

١٦ - وسانددت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فريق الشخصيات الأفريقية البارزة على مدى عملية الوساطة. ووفرت شعبة المساعدة الانتخابية مشورة الخبراء التي تناولت أيضاً تصميم وإنشاء لجنة الاستعراض المستقلة التي كُلفت بالتحقيق في كافة أوجه انتخابات عام ٢٠٠٧ العامة، مع التركيز بوجه خاص على الانتخابات الرئاسية. وقدمت لجنة الاستعراض المستقلة تقريرها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي تضمن توصيات تتعلق بالعملية الانتخابية كاملةً، مما أطلق نقاشاتٍ مكثفة بشأن الحاجة إلى إجراء إصلاحاتٍ انتخابية عاجلة. وتعمل حكومة كينيا حالياً على تنفيذ هذه الإصلاحات، وستستمر الأمم المتحدة في توفير الدعم التقني للمؤسسات الكينية المضطلة بعملية الإصلاح الانتخابي، إذا ما طلب إليها ذلك.

نيبال

١٧ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة في نيبال، التي أنشئت عام ٢٠٠٧، المساعدة التقنية للجنة الانتخابات في البلاد في مجال التخطيط لانتخابات الجمعية التأسيسية والإعداد لها وإجرائها. وكانت هذه الانتخابات الأولى التي تجرى بعد ١٠ سنوات من النزاع، وأدت إلى تأليف جمعية تأسيسية من ٦٠١ مقعد، مكلفة بمهمة صياغة دستور جديد مع حلول أيار/مايو ٢٠١٠.

١٨ - وتضمنت مساعدة الأمم المتحدة التقنية إيفاد ١٩ مستشاراً تقنياً دولياً قدموا المساعدة على المستويين الإقليمي والوطني في المسائل القانونية، والتخطيط التنفيذي، والتربية المدنية وتوعية الناخبين، والتدريب واللوجستيات. وقد عمل سبعون متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة كمستشارين لشؤون الانتخابات على صعيد المقطعة في كافة أنحاء البلاد.

١٩ - وبناء على طلب الأطراف في اتفاق السلام الشامل، أنشأت الأمم المتحدة أيضاً فريق خبراء لرصد الانتخابات يتألف من خمسة من كبار الخبراء في الانتخابات معينين من قبل الأمين العام. وخلال الزيارات الدورية التي جرت بين حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، استعرض الفريق الاستعدادات التقنية للانتخابات والتقى طائفة واسعة من أصحاب المصلحة فيها، بمن فيهم نساء وفتيات مهمشة تقليدياً. واستعرض أعضاء الفريق أيضاً سير أنشطة يوم الانتخابات. وأطلع الأمين العام اللجنة الانتخابية وحكومة نيبال على تقارير الفريق الدورية.

المرفق الثاني

البلدان والأقاليم التي تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

إثيوبيا
الأرض الفلسطينية المحتلة
أفغانستان*
إندونيسيا
باكستان
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
بيرو
تركمانستان
تشاد
توغو
تيمور - ليشتي*
الجزائر
جزر الأنتيل الهولندية (كوراساو)
جزر مارشال
جمهورية تترانيا المتحدة
جمهورية الكونغو الديمقراطية*
الرأس الأخضر
رواندا
رومانيا
زامبيا
السودان*

* تلقت مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة على أساس تكليف من مجلس الأمن.

سورينام
سيراليون
العراق*
غيانا
غينيا
غينيا - بيساو
الكاميرون
كمبوديا
كوت ديفوار*
الكونغو
كينيا
لبنان
ليبيريا
مدغشقر
المكسيك
ملاوي
ملديف
موريتانيا
موزامبيق
نيبال*
النيجر
نيجيريا
نيوزيلندا (توكيلاو)
هايتي*
هندوراس
اليمن